



وضعية اللغة العربية بالمغرب

بين الفعل التربوي والتشريع السياسي

الباحث محمد عبد الجبار

جامعة محمد الأول، وجدة

المغرب

ملخص:

إن الحديث عن اللغة العربية - بوصفها وعاء فكريا وثقافيا وحضاريا للأمة العربية الإسلامية- يؤدي بنا إلى الوقوف عند الوضع الذي وصلت إليه اليوم في مختلف القطاعات، وعلى رأسها قطاع التربية والتعليم، حيث إن المطلع على المشهد اللغوي في هذا القطاع يلحظ درجة التهميش التي تعاني منها اللغة العربية مقابل الاهتمام الفائق باللغات الأجنبية، من هنا يأتي هذا البحث وصفا لسياسة اللغوية التي تنهجها الدولة المغربية على مستوى قطاع التربية والتعليم، ووقفا عند المكانة التي تعرفها هذه اللغة في ظل التعدد اللغوي، كما سيحاول مناقشة وضعية تدريسها في منظومتنا التربوية، مع اقتراح بعض السبل الكفيلة بجعلها تحظى بالمكانة اللائقة بها، لاسيما أنها لغة حضارتنا العربية ولغة أساسية لقراءة باقي الحضارات. وقد توصلَ البحث في الأخير إلى أن هذه اللغة لا زالت تشكو من تدني مستوى المتعلمين في استعمالها كلغة للتواصل، وعدم تمكنهم من التعبير والكتابة بها، وأن التعددية اللغوية قد انعكست سلبا على وضعية هذه اللغة في مختلف المراحل التعليمية.

كلمات دالة: وضع لغوي، سياسة لغوية، لغة تدريس، حقل التعليم، إصلاح لغوي.



مقدمة:

إن الوضع الذي تشهده اللغة العربية بالمغرب أعاد النقاش مجددا حول السياسة اللغوية التي تنهجها الدولة المغربية في الحفاظ على اللغة الرسمية للبلد، وفتح المجال للمهتمين بالشأن اللغوي للتساؤل عن دور النخب السياسية في إيلاء اللغة العربية مكانتها التي تستحقها في مختلف الميادين باعتبارها مكونا أساسيا للهوية وخرّانا مهما للثقافة العربية، وإذا كان الدستور المغربي الأخير (2011) قد حسم في الإجابة عن السؤال السياسي الخاص باللغة، فنص على رسمية اللغة العربية، وتنمية استعمالها، إلا أن وضع هذه اللغة اليوم ينطق بخلاف ذلك، خاصة إذا استحضرنا الصيحات المتعالية التي تفر بعجز هذه اللغة عن مسايرة ركب العلوم والتكنولوجيا، وتمجد - في المقابل - لغة المستعمر.

لذلك نرى أن مناقشة الوضع الذي تعرفه اللغة العربية بالمغرب، خاصة في المجال التربوي، له أهميته الكبرى اليوم في ظل ما تشكوه هذه اللغة من أزمة خانقة أمام غياب تخطيط لغوي محكم وسياسة لغوية ناجعة يضمنان مكانة لاثقة بها، ويحفظان لها مناعتها الذاتية في ظل الصراع القائم بين المواقف اللغوية داخل المجتمع المغربي بين اللغات الأجنبية (الفرنسية، الإنجليزية، الإسبانية) واللغة العربية الفصحى من جهة، وبينها وبين العامية المغربية من جهة أخرى، ولقد اهتم عدد من الباحثين والدارسين المغاربة بتحليل هذا الوضع، وتوصلوا إلى أنه وضع لا يليق بها كلغة رسمية للبلد، ومن هؤلاء: الأستاذ فؤاد بوعلي في مقال له بعنوان: النقاش اللغوي والتعديل الدستوري في المغرب، 2012، سلسلة دراسات وأوراق بحثية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، والأستاذ عبد السلام الشدادي، في مقال بعنوان: الوضع اللغوي المغربي بين إرث الماضي ومقتضيات الحاضر، مارس 2011، مجلة المدرسة المغربية، العدد 3، مكتبة المدارس، الدار البيضاء.

وعليه، نفترض من جانبنا أن تحليل هذا الوضع في المجال التعليمي خصوصا، من شأنه أن يكشف عن الإشكالات الحقيقية التي تعرفها اللغة داخل المنظومة التربوية، ويسهم في تمهيتها وتطويرها، كما قد يؤدي إلى تدارك النقص الحاصل في طرائق تدريسها، مع اقتراح بعض السبل الكفيلة بتعزيز استعمالها داخل المدرسة المغربية تحقيقا للبعد الوظيفي الذي يجعل من تدريس قواعد اللغة وسيلة لإنماء الكفاية التواصلية، استنادا إلى المقاربة بالكفايات التي تم اعتمادها في منظومة التربية والتكوين منذ صدور الميثاق الوطني للتربية والتكوين سنة 1999.

ومن ثم، سنحاول - من خلال هذا المقال - أن نجيب عن الإشكالات التالية:

- ما نصيب اللغة العربية من المنهاج التربوي المغربي؟
- وما الإشكالات التي تعرفها في ظل التدريس باللغة الأجنبية؟
- وأي دور لهذه اللغة في إنماء الكفاية التواصلية للمتعلم؟
- وكيف يمكن الارتقاء بها باعتبارها لغة مدرسة أو لغة تدريس؟



أولاً: اللغة العربية في المنهاج التربوي المغربي

سعى المنهاج التربوي المغربي إلى تجويد تدريس اللغة العربية داخل الفضاء المدرسي، بما يخدم مصلحة المتعلم في الارتقاء بمستوى تعلماته وكفاءته اللغوية والتواصلية، وقد تم الاستناد في سبيل ذلك على ثلاثة مداخل أساسية، وهي: مدخل التربية على القيم ومدخل التربية على الاختيار واتخاذ القرار، ومدخل الكفايات، واعتُبرت هذه المداخل اختيارات استراتيجية للنهوض بتدريس اللغة العربية التي جاء بها الميثاق الوطني للتربية و التكوين وأقر بها المجلس الأعلى للتربية و التكوين و البحث العلمي في رؤيته الاستراتيجية 2015-2030، ضمن الرافعة الثالثة عشرة في شقها المتعلق بالتمكن من اللغات، وفي سياق التجديد والتطوير المستمرين للمناهج الدراسية وملاءمتها مع المستجدات المعرفية والتربوية، عرف إصلاح تدريس اللغة العربية وتعلمها تغييرات مهمة في اتجاه تحسين جودتها في المنظومة التربوية، تهدف إلى التركيز على البعد الوظيفي للتعلم، والمتمثل في جعل المتعلم قادراً على تحويل تعلماته وتكييفها مع الوقائع المستجدة، وحل المشكلات التي تواجهه في وضعيات مختلفة، وذلك تبعاً لمقتضيات ومتطلبات المقاربة بالكفايات، التي تم الاعتماد عليها من أجل تطوير وتحسين آليات وتدبير تعليم هذه اللغة وتعلمها، اعتماداً على مجموعة من المبادئ العامة التي تفرضها خصوصيات المتعلم وطبيعة المادة، ويتجلى ذلك في الربط بين مختلف التعلّيمات التي يكتسبها المتعلم من جهة، وبين توظيف هذه المكتسبات ضمن وضعيات تعليمية ذات معنى من جهة أخرى، لذلك كان الرهان في التعليم الابتدائي على توظيف اللغة العربية الفصيحة، في التواصل المدرسي اليومي، عن طريق "السعي إلى تمكين المتعلم من قدرات ومهارات ومعارف وقيم ومواقف متصلة بتوظيف اللغة اللفظية وغير اللفظية من خلال التحكم في قدرات الاستماع والتواصل الشفهي والكتابي والقراءة"¹ والرفع من الحصيصة الزمنية الخاص بمكون القراءة، والتداول المضمّر للقواعد اللغوية والخطابية في السنوات الثلاث الأولى، بحيث لا يتم الانتقال إلى التصريح بالقواعد إلا بعد أن يتمكن المتعلم من الاستعمالات اللغوية الحاملة للقواعد المضمرة، كما تم اعتماد توزيع متدرج وموحد لأنواع الخطاب، بالانطلاق من البسيط والأكثر تداولاً في محيط المتعلم، إلى ما هو مركب وأقل تداولاً في المقامات التواصلية الاعتيادية.

كما عرف السلك الثانوي بنوعيه، اعتماد مضامين جديدة وفق اختيارات وتوجيهات محددة، تسعى إلى تشجيع المتعلم على التواصل مع مختلف النصوص، وتعزيز كفاءته اللغوية وتقييم قدراته المعرفية، إضافة إلى ترسيخ مبدأ التعلم الذاتي، وتبعاً لذلك تم ما يلي:²

- اعتماد تعدد الكتاب المدرسي
- برمجة مادة دراسة المؤلفات في السلك الإعدادي
- اعتماد مقاربات بيداغوجية فاعلة، منها التمهير في درس التعبير والإنشاء والقراءة المنهجية في درس القراءة



- تنظيم البرامج في وحدات تنتظم ضمن مجالات لها ارتباط بواقع المتعلمين ومحيطهم الأسري والاجتماعي والثقافي والاقتصادي.

وقد روعيت الأسس النفسية والسيكولوجية في بناء المنهاج الدراسي بالسلك الإعدادي خاصة فيما يتعلق بالنمو النفسي للمتعلم وآليات اكتسابه اللغة العربية قراءة وكتابة وفهما وتعبيرا، وقد تبنى المنهاج التربوي الخاص باللغة العربية استراتيجيات تعليمية تعلمية تتمثل فيما يلي:³

- تنمية التفكير الاستنباطي والاستقرائي لدى المتعلم، وتمكينه من القيام بعمليات مجردة لاستنباط القواعد والمبادئ التي تحكم خطابات اللغة

- اعتبار الشروط السياقية الاجتماعية في تعلم اللغة

- تعزيز الفضول العلمي والرغبة في الاكتشاف والبحث

- تقوية إدراك المتعلم طبيعة العلاقات التي تحكم المجتمع وأعرافه وقيمه، لتعزيز عناصر التنشئة الاجتماعية

- تشجيع الميول الثقافية وقابلية المطالعة، واستنفار الهويات الفردية

- تشجيع العمل الجماعي والتعاون بين أعضاء الجماعة.

وبالرغم من الجهود المبذولة في الارتقاء بتدريس اللغات عامة واللغة العربية بشكل خاص، لا يزال قطاع التربية والتكوين ينوء بإشكالات تتمثل أغلبها في التديني الكبير لمستوى المتعلمين في اللغة العربية، ويتجلى هذا التديني في عدم إجادة المتعلم لمهارة التواصل، وعدم تمكنه من التعبير والكتابة باللغة العربية وتبعاً للتقارير الصادرة عن المجلس الأعلى للتعليم سنتي 2008 و2015، فإن المتعلمين يعانون بشكل كبير في مستوى التحصيل الدراسي الخاص باللغة العربية⁴، وتختلف نسبة هذا التحصيل باختلاف المستويات الدراسية، إذ الملاحظ أن النتائج المسجلة في السلك الابتدائي أدنى بكثير من تلك المسجلة بالسلك الإعدادي، ففي السنة الرابعة ابتدائي، عكست مستويات التحصيل الدراسي تمكنا في ربع الأهداف التعليمية المحددة لهذا المستوى الدراسي، بما يمثل نسبة 27%، مقابل نسبة 39%، مسجلة في السنة السادسة، أما في السلك الإعدادي، فقد بلغت نسبة التمكن 43%.

كما أوضحت النتائج أن "غالبية المتعلمين في السلك الابتدائي غير متمكنين من المهارات القرائية، ونتيجة لهذا الضعف المسجل في التحصيل اللغوي بالابتدائي فإن المتعلمين في السلك الإعدادي أظهروا مشاكل على مستوى الرصيد المعجمي، وعلى مستوى فهم المقروء واستثماره، وعلى مستوى الإنتاج الكتابي"⁵

من هنا وجب التفكير في حلول جذرية تعيد النظر في أساليب التدريس ونظم التعليم، وتسعى إلى تهيئ البرامج والمقررات الدراسية وفق المستجدات التربوية والنظريات اللسانية الحديثة، من أجل التقليل من إشكالية تديني مستوى المتعلمين في اللغة العربية، كما وجب على مدرس مادة اللغة العربية أن يساهم بما تسمح به ظروفه في تطوير تدريس هذه اللغة وتحيبها إلى نفوس المتعلمين.



ثانيا: وضعية اللغة العربية في ظل التعدد اللغوي بقطاع التعليم

إن السياسة التي تعتمدها الدولة المغربية بخصوص لغات التدريس تجعل النقاش متواصلا حول الوضع اللغوي للغة الرسمية التي كانت ولا تزال مهددة في أمنها واستقرارها، بسبب المكانة التي أولتها الدولة المغربية للغة الفرنسية، حيث وقفت هذه اللغة جنبا إلى جنب بجوار اللغة العربية، ولم تنفصل عنها رغم دخول المغرب تجربة التعريب كآلية لإعلاء شأن اللغة الوطنية واسترجاع الهوية الوطنية، كما أنها لم تكن غائبة عن حقل التدريس، واستمر المغرب في اعتماد ثنائية لغوية تجمع بين اللغة الرسمية والأجنبية، إضافة إلى اللهجات المغربية المختلفة، وقد أصبحت قضية التعدد اللغوي اليوم محورا مهما للنقاش وطرح الآراء والتصورات، في ظل الوضعية اللغوية الغير مستقرة التي يعرفها قطاع التعليم، ويمكن - في هذا الصدد - إرجاع تدني مستوى المتعلمين في اكتساب المهارات اللغوية والتواصلية إلى الواقع اللغوي المتعدد الذي تتسم به المدرسة المغربية، وأمام هذا الوضع اللغوي المضطرب كان لزاما أن يقوم أي تعليم لغوي متعدد أولا على "تمكين المتعلم من اكتساب اللغة الوطنية الرسمية عبر إغماس مبكر لتلافي الانعكاسات السلبية للازدواجية اللغوية على النمو اللغوي والمعرفي، والشروع في تعليم اللغة أو اللغات الأجنبية في سن لاحقة متأخرة (ابتداء من الثانية عشرة، أو التاسعة في أحسن الظروف)، بعد أن يكون الطفل قد ضلع في لغة هويته وفكره وثقافته مجتمعه بصفة كافية لا تعيق نموه، ولا تتسبب في اضطراب قدراته"⁶

وقد انعكست التعددية اللغوية سلبا على وضعية اللغة العربية في مختلف المراحل التعليمية، حيث انخفض التدريس بها بالسلك الثانوي، وتم - في المقابل - الرفع من تدريس اللغة الفرنسية نظرا لتأخر المغرب في تعريب بعض المواد العلمية، وهو ما أسهم بشكل كبير في إرباك سياسة التعريب، حيث ظل التخبط والدوران يشوب هذه التجربة، ولم يستطع المغرب الخروج من بوتقة الثنائية اللغوية، فشملت مراكز تكوين المفتشين والأطر الإدارية و التربوية، وهو ما أدى إلى زعزعة استقرار اللغة العربية وتقلص حضورها، "وما فتئت وضعيتها تتآكل وتتقلص في التعليم وفي الحياة العامة حتى أصبحت مهددة بالزوال، بعد أن انزلت الدولة تدريجيا إلى رسمية شبه ثلاثية، تدعم الفرنسية وتعمل على إضعاف العربية"⁷

لقد ارتبط تعليم اللغة الفرنسية والتدريس بها عند المجتمع المغربي ككل بهاجس الشغل وولوج المناصب العليا بذريعة أن هذه اللغة تفتح آفاقا واسعة لولوج عالم المال والاقتصاد، وأصبح الاهتمام بالجانب العملي البراغماتي لهذه اللغة بدون اعتبار للهوية العربية، وهذا ما يفسر الإقبال الكبير على القطاع الخصوصي ومدارس تعلم اللغات الأجنبية بالمغرب، وهو ما أدى إلى تزود المتعلم المغربي بثقافة أجنبية تتيحها له اللغة الفرنسية، وتقلص - في المقابل - دور اللغة العربية، مما نتج عنه تكريس التبعية الثقافية والعلمية والتبعية للبلد المستعمر. وقد هيمنت اللغة الفرنسية على مختلف القطاعات الحيوية بفضل الدعم المتواصل الذي تقدمه السياسة الفرونكفونية في سبيل الحفاظ على اللغة والثقافة



الفرنسيتين في هذا البلد، وهو ما قلل من الحضور الفعلي للغة العربية وأسهم في "تمديد عهد التبعية الاقتصادية، إضافة إلى ما تحدّثه اللغة الفرنسية من شرح اجتماعي وميز اقتصادي"⁸

كما كرس الاهتمام المزايدي باللغة الفرنسية الطبقية داخل المجتمع المغربي وجعل أبناء الطبقة الفقيرة والمتوسطة ينساقون وراء التيار الفرونكفوني، بفضل ما يطلقه هذا التيار من أوامير يتجلى أغلبها في أن إتقان اللغة الفرنسية هو السبيل الوحيد لولوج عالم الشغل.

أمام هذا الوضع الذي تعيشه اللغة العربية اليوم يكون لزاما علينا مساءلة الدولة المغربية عن الدور الذي تقوم به في حماية اللغة الرسمية للبلد وتنميتها في قطاعات حيوية أهمها قطاع التعليم، حيث تبقى على عاتقها مهمة صون اللغة الوطنية وإعلاء شأنها، إلا أن الواقع اليوم ينطق بخلاف ذلك، حيث إن السياسة اللغوية التي تنهجها الدولة المغربية تزيد من تأزم وضعية اللغة العربية وزعزعة استقرارها مخالفة بذلك منطوق الدستور الذي أقر برسمية اللغة العربية، ولعل ما زاد الوضع تعقيدا هو شروع الحكومة المغربية في تفعيل المادة الثانية من القانون الإطار رقم 51.17 الداعية إلى اعتبار التناوب اللغوي في التعليم مقارنة بيداغوجية وخيار تربوي مندرج يستثمر في التعليم المتعدد اللغات، والقاضية بتدريس المواد العلمية في الأسلاك الثانوية باللغة الفرنسية، وتعلل الحكومة هذه الخطوة بما يواجهه الطلبة في المرحلة الجامعية من إشكالات تخص لغة التدريس، حيث يتعين عليهم تلقي العلوم بلغة أجنبية بعيدة عما راكموه في المرحلة الثانوية، وهو ما يؤدي بالكثير منهم إلى الفشل في إكمال مشوارهم الدراسي، لكن الإشكال المطروح اليوم هو: ما الداعي إلى اختيار اللغة الفرنسية كلغة للتدريس رغم الوعي بوضعيتها في السوق اللغوية العالمية، حيث تعيش على وقع تراجع خطير جدا باعتراف الفرنسيين أنفسهم؟ ثم لماذا لم يتم التفكير في إحلال اللغة الإنجليزية محلها نظرا للمرتبة المتقدمة التي تحتلها في العالم؟

إن هذا الإشكال يحيلنا على أن الدولة المغربية لم تستطع بعد أن تتحرر من قيود الكولونيالية والتبعية للدولة المستعمرة، حتى على المستوى اللغوي، مما سيزيد من تأزم وضعية لغة البلد، وسيؤدي لا محالة إلى إضعاف شوكتها وإحلال اللغة الفرنسية في مواضع لا تليق إلا باللغة الرسمية، وهذه نتيجة لسوء التدبير اللغوي وتفرد الحكومة بقرارات لا تراعي المصلحة العامة لمختلف طبقات المجتمع، مع ما يوازي ذلك من تغييب تام لدور الخبراء واللسانيين والمهتمين بالشأن اللغوي في اتخاذ القرار اللغوي، وكأن تطبيق هذا لقانون يخص السياسيين وحدهم، وهذا ما يجعلنا نتفق مع أحد الباحثين بقوله: "إن اللغة أجل من أن تترك بيد السياسيين، والسبب في ذلك أن رجال السياسة يصنعون الزمن الجماعي على مرآة زمنهم الفردي، أما رجال الفكر فينحتون زمنهم الفردي على مقاس الزمن الجماعي"⁹

إن اللغة العربية تحتاج اليوم إلى إعادة الثقة في كفاءتها وتأهيلها وتطوير العمل بها لتعود إلى مكانها الحقيقي الذي سلب منها، كما تحتاج إلى مؤسسات ضاغطة تقرر بدور هذه اللغة في التنمية وولوج عالم المعرفة، وتصحح المغالطات التي تم حشو الأذهان بها، والتي تربط اللغة الفرنسية بسوق الشغل وترى - في المقابل - عجز اللغة العربية



عن مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي، ولا تكاد تخطى عين الباحثين أن تمرير هذه الأفكار قد أثر على الوعي الجمعي للمجتمع برمته، وجعلت المتعلم المغربي يحس بفرض اللغة الأجنبية عليه سواء من قبل الوالدين أو من المجتمع برمته، وفي ظل هذا الوضع أصبحت اللغة العربية تشكو من اكتساح اللغة الفرنسية لمناطق نفوذها ونعتها بالتخلف والجمود، ولا تفتأ تهدأ الصيحات المتواصلة التي تنادي بإبعاد هذه اللغة عن مجالات التنمية وإحلال اللغة الأجنبية محلها لأنها في نظرهم ظلت في مستوى البيان، ولم تترق بعد إلى مستوى العرفان أي العلوم والتكنولوجيا¹⁰

إن انتزاع صفة العلمية عن اللغة العربية ينم عن جهل كبير بمميزات هذه اللغة، إذ إن لها من الخصائص ما يجعلها قادرة على مواكبة العلوم، فهي ليست عاجزة بالدرجة التي يصفها بها معارضوها، بل إن أبناءها هم من جعلوها عاجزة لأنهم تخلوا عن دورهم في حمايتها وصيانتها، أضف إلى ذلك السياسة المتبعة من قبل الدولة التي جعلت من اللغات الأجنبية لغات أساس على حساب اللغة الرسمية للبلد، يقول أحد الباحثين: "عندما تصبح معرفة اللغات الأجنبية هي الأساس، فذلك يدل على أزمة ثقافية عميقة، أو مرض اجتماعي لغوي"¹¹

ثالثا: اللغة العربية وتنمية الكفاية التواصلية للمتعلم

لقد راهنت المنظومة التربوية بالمغرب على تبني المقاربة بالكفايات للرفع من جودة التعليم ولتجاوز الإشكالات التي خلفتها الطرائق التقليدية في اكتساب المعرفة من شحن لأدمغة المتعلمين بمعارف متنوعة دون تمكنهم من توظيفها واستحضارها لحل وضعيات إشكالية ترد عليهم، من هنا ارتكزت هذه المقاربة الجديدة على تنمية استقلالية المتعلم وإكسابه مهارات وقدرات مرتبطة بالمحيط الاجتماعي والاقتصادي للمدرسة، واعتمدت كفايات خمس هي: الكفايات الاستراتيجية، والتواصلية، والمنهجية، والثقافية، والتكنولوجية، وقد تم النظر إلى الكفاية التواصلية بكونها عامة وشاملة، فهي تقتضي التمكن من النظام اللغوي، كما تعكس أيضا إمكان تكييف هذا النظام مع مختلف أحوال ومواقف الخطابات وفق استراتيجية سليمة تؤدي إلى إنجاح عملية التواصل داخل الفضاء المدرسي أو خارجه.

وسعى لتعزيز قدرة المتعلم على استعمال اللغة العربية في تواصله الكتابي والشفهي والتعبير بها في سياقات تواصلية مختلفة، تم استحضار البعد الوظيفي لهذه اللغة، والنظر إليها كمعطى سوسيوثقافي يدمج الكفاية اللغوية في تزامن مع الكفاية التواصلية، وبذلك تصبح اللغة العربية بهذا المعطى أداة فاعلة في التواصل والتفاعل يحرص المتعلم على استعمالها بطلاقة داخل الفضاء المدرسي مستحضرا للقواعد الصرفية النحوية الدلالية والأسلوبية التي اكتسبها، مما يؤدي إلى تقليص الهوة بين ما يتلقاه من قواعد لغوية وما يعبر به في سياقات تداولية متعددة، لذلك يرى أحد الباحثين أن معرفة القواعد اللغوية (النحوية والصرفية) وحدها لا تكفي لإغناء الكفاية التواصلية، بل يجب استحضار البعد الوظيفي للغة الذي يراعي مجموعة من الخصائص كالشمولية والبناء والإدماج والملاءمة والانسجام والتحويل... فبدل الانطلاق في اكتساب الظواهر اللغوية من أمثلة جاهزة أو نص يتضمن ظواهر لغوية محددة، ينبغي الانطلاق من وضعية نزاعي فيها ما يلي:¹²



- المتعلم: من حيث الاستراتيجيات التي يعتمدها في اكتساب اللغة، وآليات الفهم والإنتاج لديه، ومستواه اللغوي، وحاجاته اللغوية.

- المادة التعليمية: ومحاولة استثمارها في بناء وضعيات ديدكتيكية متنوعة

- المحيط الاجتماعي: وبالأخص علاقة اللغة بالمجتمع

- المدرس: وكفاياته المعرفية والبيداغوجية والديدكتيكية

ولقد ارتبط مفهوم الكفاية التواصلية بحقل اللسانيات الاجتماعية خاصة مع اللغوي الأمريكي ديل هايمز Dell Hymes، بعد انتقاده لفكرة اللغوي تشومسكي Chomsky التي تعتبر الكفاية قدرة فطرية لدى الإنسان يستطيع من خلالها فهم وإنشاء جمل جديدة، حيث رأى بأنها قاصرة لم تأخذ بعين الاعتبار القواعد الاجتماعية لاستعمال اللغة، وبذلك تصبح الكفاية اللغوية القائمة على معرفة آليات اشتغال النسق اللساني والقدرة على إنتاج جمل صحيحة نحويًا قاصرة، ما لم يتم النظر إلى اللغة في علاقتها مع مختلف السياقات السوسيوثقافية التي ترد فيها تحقيقًا للكفاية التواصلية، ومن هنا تطورت هذه الأفكار الخاصة باللغة، والقائمة على مفهوم التواصل والتفاعل لتؤسس لاتجاه جديد في تعليم اللغات اعتمادًا على المقاربة التواصلية، ويتطلب امتلاك الكفاية التواصلية أبعادًا لغوية وأخرى غير لغوية لها علاقة بالمحيط الاجتماعي الذي يجري فيه الحديث، فمتعلم اللغة العربية لا يكتسب معرفة بالجمل اللغوية ومدى صحتها، وإنما يكتسب معرفة بمدى ملاءمتها للمواقف الاجتماعية، من هذا المنطلق تجعل المقاربة التواصلية من إنماء الكفاية التواصلية هدفها الأسمى، حيث تولي أهمية كبيرة لقدرة المتعلم على توظيف اللغة والتواصل بها في وضعيات مختلفة، ومن تم فهي تدعو إلى "تغيير جذري في إجراءات التدريس، وفي مهام وأدوار المدرسين، عبر الارتكاز على وضع المتعلم في محيط لغوي شبيه بالمحيط اللغوي الذي يناسب مجال عمله، وتقديم له المفردات والاصطلاحات والاستعمالات اللغوية التي سيحتاج إليها في ممارسة عمله أو تأدية أغراضه الخاصة، ولا تغفل عن تعليم بعض أساليب التواصل غير اللفظي، وكذا المواضيع الثقافية الاجتماعية"¹³

إن اللغة العربية -- هذا الاعتبار -- تصبح أداة فاعلة في التواصل تمكن المتعلم من معرفة كيفية استخدامها لغايات تواصلية في مختلف المواقف والسياقات الاجتماعية والنفسية والثقافية، بالموازاة مع معرفة قواعدها وبنائها وأساليبها المختلفة، من هنا تظهر أهمية المقاربة التواصلية في تدريس اللغة العربية التي تجعل من إنماء الكفاية التواصلية هدفها الأسمى، وبذلك فإن "الهدف النهائي لمناهج تدريس اللغات وفق المقاربة التواصلية، والمهمة التواصلية وأغراضها هي الوحدة الأساسية لبناء الأنشطة الصفية والدروس، وذلك من خلال استعمال كل متعلم للغة لغرض التواصل خلال وضعيات ذات معنى فعلي وأصيل، اعتمادًا على معيار الطلاقة مقدمة للصحة اللغوية واستراتيجية تعليمية لتنمية الكفاءة التواصلية"¹⁴

وعموماً فإن المقاربة التواصلية تقتضي الاشتغال على الأنشطة التواصلية التي تسمح للمتعلم بالتعبير عن حاجاته وآرائه ومواقفه، وتنمية قدراته ومهاراته اللغوية والتواصلية، وتأهيله لاكتساب سليقة لغوية متكاملة، وقد



حدد سيمون ديك مضمون الملكة اللغوية في القدرة التواصلية التي تمكن الطفل " لا من اكتساب لغته الأم وحسب، بل من اكتساب استعمالها أيضا، واستند في ذلك إلى عدد من الأبحاث التجريبية التي بينت أن الأطفال يكتسبون لغتهم الأم في سياقات استعمالها، ويكتسبون مع قواعد بنيتها قواعد استعمالها التي تحدد لهم: متى يتكلمون، ومع من، وكيف، وبأي أسلوب، ولماذا"¹⁵

إن تطوير اللغة العربية وتأهيلها في قطاع التعليم أصبح مرتبطا أشد الارتباط بما تطرحه النظريات والمقاربات اللسانية والبيداغوجية الحديثة، التي تقدم مبادئ وتطبيقات عملية حول تعليم اللغة وتعلمها من خلال تحديد الشروط الكفيلة بجعل الممارسة اللغوية هدفا وغاية تسعى إليها المنظومة التربوية، وهو ما يجعل مدرس هذه اللغة على اطلاع دائم بما تطرحه هذه المقاربات الحديثة خاصة المقاربة التواصلية التي تسهم بشكل كبير في الانتقال من استيعاب اللغة إلى استعمالها في وضعيات مختلفة، وبذلك تتحقق الكفاية التواصلية.

رابعا: البعد الوظيفي لتدريس القواعد اللغوية بالسلك الإعدادي

يعتبر التعليم الثانوي الإعدادي مرحلة مهمة لتلقي المعارف وصقل القدرات والتعرف على الذات والميولات، فهو مرحلة انتقالية بين التعليم الابتدائي والثانوي التأهيلي يتدرج فيها المتعلم عبر مسار تربوي تعليمي ينسجم مع وتيرة نموه الجسدي والعقلي والوجداني، وقد تم تصميم وثيقة التوجيهات التربوية والبرامج الخاصة بمواد التعليم الثانوي الإعدادي في ضوء "اختيار منهجي يواكب المستجدات المرتبطة بتجديد المناهج التربوية في سياق إصلاح منظومة التربية والتكوين بلادنا. منطلقا في ذلك من الاستثمار الوظيفي لأبرز ما توصلت إليه مختلف الدراسات في حقل التربية خاصة، وفي حقول المعرفة الإنسانية بصفة عامة"¹⁶

ورغبة في تطوير ملكة المتعلم اللغوية تم التركيز على الجانب التواصلية من خلال تدريس مجموعة من المكونات تبعا لكل مستوى من مستويات التعليم الإعدادي، ويمثل مكون الدرس اللغوي جانبا مهما في بناء كفاية المتعلم التواصلية، حيث يُمكن من إغناء الرصيد اللغوي للمتعلم، وتعرفه على بعض الظواهر اللغوية من حيث بنائها الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية وإقذاره على توظيفها توظيفا سليما بعيدا عن الأخطاء، تبعا للمنهجية التالية التي سطرها التوجيهات التربوية الخاصة باللغة العربية:¹⁷

- التمهيد: (استدعاء معارف الدرس السابق، تشخيص مكتسبات التلاميذ)
- استثمار النص القرائي (قراءة النص المساعد)
- عزل الجمل والعبارات الدالة على الظاهرة
- تحليل الظاهرة عن طريق رصد عناصرها
- وصف الظاهرة في علاقتها الوظيفية داخل النص
- استخلاص القاعدة وما يرتبط بها من أحكام وأحوال



- تطبيقات متنوعة.

لكن الإشكال الذي يطرحه تدريس الدرس اللغوي اليوم يتمثل في اتساع الهوة بين اكتساب المتعلم لمختلف الظواهر اللغوية وأدائه الوظيفي لها في سياقات متنوعة، مما يطرح جملة من التساؤلات حول طبيعة محتوى المقررات الدراسية، والحصيصة الزماني المخصص لتدريس اللغة العربية، وظروف التعلم والطرائق المتبعة من قبل المدرس في تنمية الكفاية التواصلية للمتعلم.

إن هذا الإشكال نابع من الواقع الذي يعاينه مدرسو مادة اللغة العربية بالسلك الإعدادي داخل الفصول الدراسية، إذ الملاحظ أن نسبة كبيرة من المتعلمين يعانون من عدم القدرة على الربط بين الظاهرة اللغوية واستثمارها بنجاح في سياقات تواصلية مغايرة، ويمكن إرجاع هذا الإشكال إلى المعرفة اللغوية المبتوثة داخل المقررات الدراسية، إذ إن أغلب مضامين البرنامج الدراسي الخاصة بالدرس اللغوي بالسلك الإعدادي، بعيدة كل البعد عن الإسهام في تحقيق البعد الوظيفي وتنمية الكفاية التواصلية للمتعلم، فإذا أخذنا مثالا عن دروس الصرف المقررة في برنامج الأولى إعدادي (تصريف الفعل الصحيح، تصريف الفعل المعتل)، وجدنا أن هناك إشكالا كبيرا يواجه المتعلمين، وهو عدم القدرة على إنتاج نص سليم متكامل يضم أفعالا صحيحة وأخرى معتلة مُصَرَّفة في الأزمنة الثلاثة، وهو ما يحتم على المدرس الاجتهاد ما أمكن في تنويع طرائق التدريس وإبداع تقنيات جديدة لتدريس هذه الظواهر اللغوية، وتكييفها مع ما يناسب احتياجات المتعلمين في التواصل، من أجل تطوير أدائهم الوظيفي والتقليل من تدني مستواهم الدراسي، فلقد أرجعت العديد من الدراسات¹⁸ تدني تحصيل القواعد النحوية وتوظيفها في التواصل اللغوي إلى أن طريقة التدريس تنحصر غالبا في تلقين القواعد النحوية للمتعلمين دون استخدام استراتيجيات تدريس متنوعة، منها صياغة القواعد النحوية على شكل وضعيات واقعية مما يترتب عنه الاهتمام بمهارة الفهم النحوي وتطبيق القواعد أكثر من حفظها، ويتيح للمتعلمين إمكانية الإبداع اللغوي، وفرص التواصل والتفاعل بسهولة مع الآخرين، مما يحفزهم على تعلم مختلف القواعد النحوية، ويطور لديهم مهارات التفكير والتعلم الذاتي، والمشاركة الفعالة وتوظيف معارفهم في وضعيات مختلفة.

إن النموذج البيداغوجي الذي أوصى به الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وجسدته البرامج والمقررات الدراسية ينظر إلى الظواهر اللغوية بمختلف مستوياتها كوسيلة لتطوير الكفاية التواصلية، من خلال تحويلها إلى ممارسات تواصلية تستجيب لمختلف المقامات والسياقات عبر استراتيجية تعليمية تعلمية، تنبني على "تنمية التفكير الاستنباطي والاستقرائي لدى المتعلم، وتمكينه من القيام بعمليات مجردة لاستنباط القواعد والمبادئ التي تحكم خطابات اللغة"¹⁹ وتبعا لهذا النموذج الجديد، وتحقيقا للبعد الوظيفي التواصلية في تدريس مكون الدرس اللغوي بالسلك الإعدادي نقترح ما يلي:

- تجاوز النظرة المختزلة للكفاية اللغوية في التحكم في الظواهر النحوية.



- الانطلاق من الممارسة الفعلية التفاعلية في تدريس القواعد اللغوية.
- إعادة النظر في المقررات والمناهج الدراسية، والتركيز على الجانب الكيفي فيها.
- تطوير عملية النقل الديدانتيكي وتبسيط القواعد اللغوية بما يناسب مستويات المتعلمين.
- توسيع الزمن المدرسي إلى خمس ساعات في الأسبوع (تخصيص مكون التطبيقات بساعة أسبوعية يتم فيها تطبيق ما استوعبه المتعلم في مكون الدرس اللغوي).
- النظر إلى مكونات مادة اللغة العربية نظرة تكاملية.
- استثمار الأخطاء اللغوية والأسلوبية أثناء التواصل وتشجيع المتعلمين على القراءة والمطالعة.



خاتمة:

حاولنا من خلال هذا البحث أن نقارب وضعية اللغة العربية داخل المنهاج التربوي المغربي، حيث بدا لنا أن هذه اللغة لا زالت تشكو من تدني مستوى المتعلمين في استعمالها كلغة للتواصل، وعدم تمكنهم من التعبير والكتابة بها، وهو ما أظهرته التقارير الصادرة عن المجلس الأعلى للتعليم، من أن المتعلمين يعانون بشكل كبير في مستوى التحصيل الدراسي الخاص بهذه اللغة، وهو ما يرجعه الكثير من الباحثين إلى إشكالية التعدد اللغوي التي يعرفها قطاع التعليم، في ظل الاهتمام المتزايد باللغات الأجنبية خاصة اللغة الفرنسية التي تم إقرارها مؤخرًا لغة لتدريس العلوم بالسلك الثانوي بنوعيه، وفي الأخير اقترحنا بعض الآليات الكفيلة بتطوير تدريس اللغة العربية داخل المدرسة المغربية بما يُنمّي كفاية المتعلمين التواصلية، مركزين على البعد الوظيفي لتدريس القواعد اللغوية، وهذا ما يجتم على مدرس هذه المادة التنوع في طرائق التدريس بالانطلاق من الممارسة الفعلية للغة وتشجيع المتعلمين على التحدث والكتابة بها من خلال تنظيم مسابقات ومسرحيات تنمي قدرات المتعلمين وتشجعهم على استعمال هذه اللغة في علاقتها مع مختلف السياقات الاجتماعية.

الهوامش:

- 1- وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، مشروع المنهاج الدراسي المنقح للسنوات الأربع الأولى للتعليم الابتدائي، 6 يونيو 2015، مديرية المناهج، الرباط، ص: 19
- 2- المملكة المغربية، المجلس الأعلى للتعليم، التقرير الموضوعاتي لسنة 2009 حول نتائج البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي، ماي 2009، كتيب اللغة العربية، ص: 09
- 3- وزارة التربية الوطنية، البرامج والتوجيهات التربوية الخاصة بسلك التعليم الثانوي الإعدادي، 2009، مديرية المناهج والحياة المدرسية، الرباط، ص: 12
- 4- المملكة المغربية، المجلس الأعلى للتعليم، التقرير الموضوعاتي لسنة 2009 حول نتائج البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي، ص: 10
- 5- المملكة المغربية، المجلس الأعلى للتعليم، التقرير الموضوعاتي لسنة 2009 حول نتائج البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي، ص: 49
- 6- عبد القادر الفاسي الفهري، اللغة والبيئة، 2003، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص: 19
- 7- عبد القادر الفاسي الفهري، لغة الهوية والتعلم بين السياسة والاقتصاد، 2012، مجلة تبين للدراسات الفكرية والثقافية، المجلد 1 العدد 1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ص: 43
- 8- عبد القادر الفاسي الفهري، اللغة والبيئة، ص: 81
- 9- عبد السلام المسدي، الهوية واللغة في الوطن العربي بين أزمة الفكر ومأزق السياسة، 2012، مجلة تبين للدراسات الفكرية والثقافية، المجلد 1 العدد 1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ص: 80
- 10- حسن أوريد، بين اللغة والسياسة في المغرب، - 10 سبتمبر 2019 - موقع القدس العربي، www.alquds.co.uk.
- 11- عبد السلام الشدادتي، الوضع اللغوي المغربي بين إرث الماضي ومقتضيات الحاضر، مارس 2011، مجلة المدرسة المغربية، العدد 3، مكتبة المدارس، الدر البيضاء، ص: 58
- 12- علي آيت أوشان، بيداغوجيا الكفايات وتعليمية اللغة، 2017، مجلة دراسات بيداغوجية، عدد مزدوج 2 3، دار أبي رزاق، الرباط، ص: 107-



- 13- عبد الخالق العزاوي وعز الدين لشعل، أثر التداخل اللغوي على اكتساب الكفاية التواصلية، 2017، مجلة دراسات بيداغوجية، عدد مزدوج (2-3) دار أبي رقرق، الرباط، ص:174
- 14- أحمد أتزكي، المقاربة التواصلية في تدريس اللغات، 2017، مجلة دراسات بيداغوجية، عدد مزدوج 2 3، دار أبي رقرق، الرباط، ص:85
- 15- أحمد أتزكي، المقاربة التواصلية في تدريس اللغات، ص:83
- 16- وزارة التربية الوطنية، البرامج والتوجيهات التربوية الخاصة بسلك التعليم الثانوي الإعدادي، ص:03
- 17- وزارة التربية الوطنية، البرامج والتوجيهات التربوية الخاصة بسلك التعليم الثانوي الإعدادي، ص:42
- 18- علي آيت أوشان، اللسانيات والتربية (المقاربة بالكفايات والتدريس بالمفاهيم)، دار أبي رقرق، الرباط، ص:162
- 19- وزارة التربية الوطنية، البرامج والتوجيهات التربوية الخاصة بسلك التعليم الثانوي الإعدادي، ص:12